

عَلَيْكَ وَالسَّلَامُ

## السلطان محمود الثاني

فترة الحكم: ١٨٠٨-١٨٣٩

السلطان العثماني الثالثون

الألقاب والأسماء الشعرية: عدلي، وبويوك (الكبير)

اسم الأب: عبد الحميد الأول

اسم الأم: السلطانة الوالدة نَقْشِ دِلْ

محل وتاريخ الميلاد: إسطنبول،

٢٠ يوليو/تموز عام ١٧٨٥

العمر عند اعتلاء العرش: ٢٣ عاما

سبب وتاريخ الوفاة: مرض السَّلِّ (الدَّرَن)،

٢٨ يونيو/حزيران ١٨٣٩

مكان الوفاة وموقع القبر: إسطنبول،

ودفن في مقبرة محمود الثاني في "ديوانبولو" بإسطنبول

أبناؤه: عبد المجيد، وعبد العزيز

بناته: صالحة سلطان، وعطية سلطان،

وخديجة سلطان، وعادلة سلطان



لوحة بالألوان المائية تصور السلطان محمود الثاني جالسا على العرش (الرسام غير معروف).



طغراء السلطان محمود الثاني



كان السلطان محمود قد شهد خلع عمه السلطان سليم الثالث عام ١٨٠٧، ثم قتله. وأعقب هذا جهود عَلمدار مصطفى باشا لخلع شقيقه الأكبر، وهؤلاء الذين أرادوا قتله. ولهذا فقد اعتلى محمود الثاني العرش وهو مصاب ويعاني شعورا بالإحباط، وكان ذلك في ٢٨ يوليو/تموز عام ١٨٠٨. وبدأ حكمه وسط ثورات وثورات مضادة، واستمر وسط صراعات عنيفة، وانتهى بتسجيل العديد من الأمور التي حدثت للمرة الأولى في التاريخ العثماني. فبعد محمود الثاني تولى العرش ابنه وأحفاده الأربعة، كما أن السلالة العثمانية المتبقية حتى الآن جاءت من ذريته. ولهذا السبب فإن محمود الثاني يعتبر حامل السلالة العثمانية بعد عثمان غازي والسلطان إبراهيم.

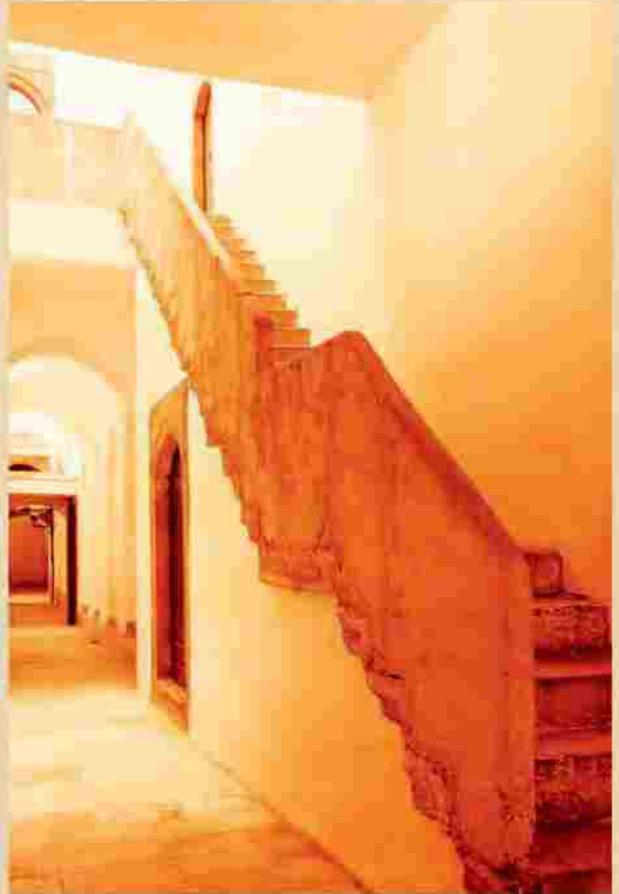
كانت أكبر التحديات التي واجهت السلطان محمود الثاني هي: ثورات الانكشارية المستمرة، والحكام والوجهاء المحليين الفاسدين والظالمين في المحافظات، إضافة إلى ثورات الصرب واليونانيين في منطقة البلقان، وتمرد محمد علي باشا في مصر، والحروب الطويلة مع بلاد فارس وروسيا. ورغم هذه

الظروف شديدة الصعوبة، فإن عهد محمود الثاني اتسم بسلسلة من الإصلاحات، سواء تلك التي بدأت في عهده أو التي استمرت خلاله. كشفت قوات الانكشارية عن نفسها باعتبارها المحفز الرئيسي على الاضطرابات والفوضى في العاصمة؛ حيث تدخل الإنكشاريون بشكل مباشر ومستمر في المسائل الإدارية، وبشكل أكبر بكثير مما كان متوقعا من الجنود. والواقع أن الإنكشاريين كانوا وراء العديد من الانقلابات المكلفة والمزعجة، والتي كانت تنتهي بخلع عدد كبير من السلاطين. فقام السلطان محمود الثاني بإلغاء قوات الانكشارية، التي استمرت قرونا، وهو الحدث الذي تسجله السجلات التاريخية في عام ١٨٢٦ باسم "الحادث الميمون" (Vakay-ı Hayriye). وبهذا يكون السلطان قد كرّس سيادته وتخلص من أقوى جماعة معارضة للسلاطين المتأخرين. وحتى ذلك التسريح القسري كان محمود الثاني قد سيطر تماما على الجيش وطبقة المثقفين، الذين كانوا يعارضون بشدة الإصلاحات التي تتعارض مع مصالحهم، فضلا عن الضغوط من الوجهاء والأعيان المحليين في المحافظات.

أكد ما يعرف باسم "سند الاتفاق"، الذي وُقِع مع ممثلي المتمردين في أراضي المحافظات خلال فترة تولي الصدر الأعظم عَلَمدار مصطفى باشا، سلطة السلطان في المحافظات. لكنه كان يعني أيضا اعترافا من السلطان منذ ذلك الحين بسلطة الأعيان أو الوجهاء المحليين، وهو الأمر الذي بلغ ذروته بحالة استياء شعبي فيما بعد. وحاول عَلَمدار إنشاء جيش جديد باسم "الجنود الجدد"، وهو الأمر الذي كلفه حياته، وتسبب في حادثي تمرد قامت بهما قوات الانكشارية، قضيا على الجيش الجديد. وخاض السلطان محمود الثاني صراعا مع الأعيان في أعقاب "سند الاتفاق"، وقام بالقضاء على الأعيان المتمردين مثل "تَبَدَلْنَلِي علي باشا". وبعد أن وضع السلطان محمود الثاني نهاية لتهديدات الانكشارية والوجهاء، ركز جهوده على تجنيد جيش جديد، وكان هذا أول إصلاحاته. ومن أجل جلب موارد جديدة للإنفاق على الجيش عمل السلطان على



حفر يصوّر السلطان مصطفى الثاني مع حامل سيفه ومراقب قسم الحريم قبيل إعلان القواعد الخاصة بالزّي.



جوري كالفيا، أحد كبار خدم القصر، انتزع الأمير محمود من هذا الدَرَج الحجري الضيق بالقرب من الممر الذهبي عندما اقتحم المتمرّدون القصر لقتل الأمير، وبهذا أنقذ حياة السلطان القادم.



صورة لمسجد محمود الثاني (النصرتية)، على سفاته استقبلت بشا توماسي أوم ١٨٣٩.

فرض سيطرة الدولة على الدخل الهائل للأوقاف، التي كانت تمثل المالك الأهم للعقارات. فعلى سبيل المثال أصبح السوق الكبير، الذي أنشئ بأمر من السلطان محمد الفاتح واتسع بشكل كبير خلال حكم السلطان سليمان القانوني، واحدا من أكبر الأسواق المغطاة في العالم، حيث كان يستخدم إيجار متاجره التي بلغ عددها ٣٦٠٠ متجرا وشوارعه الستين في دعم صيانة مسجد آيا صوفيا، باعتبار أن هذا السوق كان وفقا للمسجد. وفي عام ١٨٢٦ أسست الدولة العثمانية نظارة (وزارة) العقارات السلطانية للإشراف على هذه الأوقاف. كان السلطان محمود الثاني، على خلاف السلاطين الإصلاحيين السابقين، مهتما بالحصول على دعم شعبي لإصلاحاته، كما استخدم وسائل الإعلام للتواصل مع الشعب. واستخدم صحيفة "تقويم الوقائع" في نشر تقارير مطولة عن الإصلاحات، كما ظهرت مقالات تدافع عن حل قوات الانكشارية.

وعندما اعتلى محمود الثاني العرش كانت الحرب الروسية، التي بدأت خلال فترة حكم عمه في ١٨٠٦، مازالت جارية. وكان العثمانيون أيضا في حالة حرب مع بريطانيا. وعندما اشترطت معاهدة "قلعة السلطان" (والتي تعرف أيضا باسم معاهدة الدردنيل) عام ١٨٠٦ أن العثمانيين لن يسمحوا للسفن الحربية الروسية بالمرور عبر مضائق الدردنيل والبوسفور، انتهت الحرب مع بريطانيا. وعندما قامت فرنسا، التي اتبعت دبلوماسية مناهضة للعثمانيين، بمهاجمة القوات الروسية وهزيمتها انتهت الحرب مع روسيا، ووقعت معاهدة بوخارست مع روسيا عام ١٨١٢. وتتفق هذه المعاهدة على تخلي الروس عن بيسارابيا ولكن مع استعادة السيطرة على الاشيا ومولدافيا، وعلى أن نهر البروث سيمثل الحدود بين البلدين. لكن المعاهدة تضمنت فقرة أخرى تنص على منح الاستقلال للصرب، على أن يبدأ تطبيقها بعد عام ١٨١٧، وكانت هذه إحدى الخطوات الأولى لفصل الأقليات عن النطاق العثماني. مثل التمرد اليوناني عام ١٨٢١ أول انتفاضة كبرى تقوم بها أقلية



النافورة الجدارية في الحجرة الخاصة بالسلطان عبد الحميد الأول

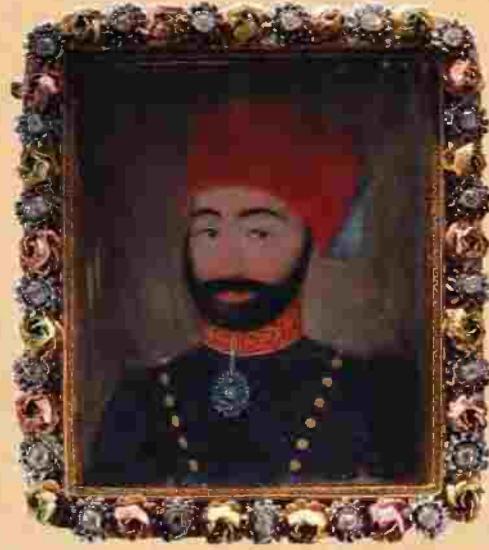
ضد الدولة العثمانية. وقد أخفقت الدولة العثمانية في إخماد هذا التمرد في فترة قصيرة، ولهذا فقد اكتسب هذا التمرد تغطية واهتماما عالميين. ولم تستقبل أوروبا بحماس قيام محمد علي باشا، حاكم مصر، بمساعدة العثمانيين وإنهاء التمرد. حيث تعرض الأسطول العثماني-المصري الذي رسا في نافارينو لحريق في غارة سريعة عام ١٨٢٧. وعندئذ طالب السلطان محمود الثاني بتعويض، وقال إنه لا يسمح بحرق الأسطول الذين أرسله لإنهاء تمرد محلي، فقامت فرنسا وبريطانيا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية، كما أعلن الروس الحرب على العثمانيين، مبررين ذلك بالتمرد اليوناني، وتقدموا حتى وصلوا إلى أدرنه. وبعد تعرض الجيش العثماني لهزائم بالقرب من نهر الدانوب والقوقاز، تم توقيع معاهدة أدرنه في ١٤ أغسطس/آب عام ١٨٢٩. ومهدت هذه المعاهدة الطريق لتأسيس دولة يونانية صغيرة، تمتد من موريا وحتى جزر إيجه، وتكون عاصمتها أثينا.

أدى حصول صربيا على الحكم الذاتي واستقلال اليونان إلى تحفيز المسيحيين الآخرين في البلقان على الانتفاض والتمرد ضد الدولة العثمانية. وحصلت سلسلة من الثورات المقبلة على دعم هائل من أوروبا المسيحية، وأدى التأثير المتزايد لهذه الثورات في الشؤون الداخلية العثمانية، مع التركيز على "المسيحية"، إلى إيجاد مشاعر من الكراهية والعداء على نطاق واسع تجاه المسلمين والأتراك. وفي السنوات القادمة، ساعد تدخل القوى الأوروبية العظمى المسيحيين العثمانيين على الاستقلال والانفصال عن الدولة.

وبعد مصر، قامت فرنسا، الصديق القديم للعثمانيين، بغزو الجزائر في عام ١٨٣٠. فقدم هذا الغزو درسا مبكرا حول السبل التي يتبعها المستعمرون لتقسيم وحل الدولة العثمانية. وأصبحت طريقة حدوث هذا التقسيم بين المسلمين العثمانيين واضحة من خلال تمرد محمد علي باشا.

فقد كان محمد علي باشا جنديا متميزا، وبعد نجاحه بشكل فعال في إخماد حركات التمرد وإرساء النظام في مصر، أصبح محمد علي حاكما لمصر، وأجرى فيها إصلاحات على الطريقة الفرنسية. ولم يدم تمرده ضد الدولة العثمانية طويلا. وعندما خسر العثمانيون موريا، التي منحوها لمحمد علي باشا في مقابل مساعدته ضد التمرد اليوناني، طلب محمد علي تولي الحكم على سوريا. لكنه تلقى ردا سلبيا على طلبه، فأرسل محمد علي باشا قواته بقيادة ابنه إبراهيم باشا إلى سوريا. وحقق إبراهيم باشا انتصارا تلو الانتصار،





رسم نافر في شكل رسم زيتي للسلطان محمود الثاني على العاج بعد إعلان القواعد الخاصة بالزّي.

وتقدم حتى اقترب من قونية. وفي قونية التقى جيش إبراهيم باشا بالجيش العثماني بقيادة الصدر الأعظم رشيد محمد باشا، واستطاع إبراهيم باشا هزيمة العثمانيين عام ١٨٣٢، وتحرك متقدما نحو كوتهايا ومعه الصدر الأعظم العثماني أسيرا.

وبموازاة هذا التمرد واجه السلطان محمود الثاني تهديدا أكبر كان يمكن أن يزيح السلالة العثمانية. فعندما طلب السلطان المساعدة من روسيا كحل أخير، وصلت القوات البرية والبحرية الروسية إلى بيكوز. وتحول تمرد محلي آخر إلى أزمة دولية، وخصوصا بعد تدخل البريطانيين والفرنسيين. ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في كوتهايا تخلى محمود الثاني عن الأراضي التي فتحت خلال عهد السلطان ياووز سليم، وأعطها لمحمد علي باشا. ووقع محمود الثاني أيضا

على معاهدة "هنكاز إيسكلسي" مع روسيا، والتي جعلت البلدين حليفين خلال السنوات الثماني التالية. ووفقا لهذا حصلت روسيا على حقوق استثنائية في المضائق. وفيما انتهت المرحلة الأولى من التمرد في مصر دون شروط أو مطالب خاصة، فإن الهيمنة الروسية على المضائق أثارت القلق والذعر لدى القوى الأوروبية. شعر كل من العثمانيين والمصريين بخيبة أمل بسبب معاهدة كوتهايا. وبعد استعدادات طويلة تواجه الجانبان في نزيب جنوب شرق الأناضول عام ١٨٣٩. وتلقى الجيش العثماني هزيمة جديدة، واستمر التهديد المصري في الأناضول. لكن السلطان محمود الثاني لم يعيش كي يتلقى الأخبار السيئة وتوفي في ٢٨ يونيو/حزيران عام ١٨٣٩.

يعرف عن السلطان محمود الثاني قيامه بإصلاحات جذرية. فلإدراكه بأهمية إنشاء سلطة مركزية، قام السلطان بالتخلص من المعارضين لها، وخصوصا الانكشارية، والحكام الفاسدين والمستبدين والوجهاء والأعيان المحليين. وربما يكون محمد علي باشا هو الحاكم المستبد الوحيد الذي لم استطع السلطان التخلص منه. لم يرقم السلطان بإجراء إصلاحاته إلا بعد أن أرسى سيادة فعلية؛ فدرس جيدا حياة عمه وأوقاته، وقام بالفصل بين الجيش والمثقفين، حتى استطاع بنجاح أن يتجنب في نهاية المطاف الدخول في مواجهة مع الجهود المتضافرة للمعارضة. وأقنع السلطان رموز المثقفين بالحاجة إلى الإصلاحات، وبهذا فإنه لم يحصل فقط على الدعم اللازم منهم، لكنه تجنب أيضا معارضتهم. واختار السلطان محمود الثاني الوقت المناسب تماما لإلغاء قوات الانكشارية؛ حيث كانت الانكشارية قد أخفقت في قمع التمرد اليوناني طوال سنوات، لكن

القوات المصرية النظامية الحديثة استطاعت تحقيق هذا في وقت قصير للغاية. وقد قام السلطان بتوضيح هذه الفكرة لدى الشعب، وبيّن وجهة نظره، وأقنع الشعب أن قوات الانكشارية عديمة الفائدة. ورغم المحاولة الفاشلة لإنشاء جيش جديد باسم "الجنود الجدد"، فقد أطلق محمود الثاني مشروعاً جديداً لإنشاء جيش يحمل اسم "إشكنسي أوكاغي" (Eşkinçi Ocağı). ويبدو أن هذا المشروع تبلور ليمثل دافعاً للإنكشارية على التمرد. وفي نهاية المطاف حدث التمرد الأخير للإنكشارية فردّ السلطان عليه بإلغاء قواتهم.

خلال فترة حكم السلطان محمود الثاني بدأ تنفيذ قواعد خاصة بملايس الرجال؛ فأصبحت الشوارب أقصر، وأصبح طول اللحية أقل من إصبعين، وبدأ مسؤولو الدولة في ارتداء زي موحد يتكون من سروال وسترة وطربوش. وأغلقت دار الفرقة العسكرية السلطانية حتى لا تذكر بالانكشارية. وحدثت بعد ذلك العودة إلى تشغيل موسيقى المارشات العسكرية خلال فترة السلطنة الدستورية الثانية (١٩٠٨-١٩٢٢).

كان السلطان محمود الثاني يحب أن يعيش حياته اليومية ببساطة بعيداً عن البهجة؛ ولهذا فإنه لم يكن يحب قصر "طوب قابي"، وكان يقيم بدلاً من ذلك في قصره الخشبي المتواضع المطل على المياه في بيشكتاش. كما أنهى محمود الثاني أيضاً بروتوكولات القصر، ولاحظ السفراء الأوروبيون الذين التقوا بالسلطان محمود الثاني أن قصر أي تاجر أوروبي كان أكثر فخامة من قصر السلطان المطل على المياه.

خلال فترة حكم السلطان محمود الثاني أنشأت الحكومة المركزية العثمانية مؤسسات جديدة لإصلاح وتيسير شؤون الدولة، كما أغلق الديوان الهمايوني (المجلس السلطاني) وحلت محله النظارات (الوزارات). وتم تعيين رئيس للوزراء يتولى تنظيم وقيادة شؤون الدولة، وتم إنهاء منصب الصدر الأعظم في عام ١٨٣٨.

ودفعت الحاجة الواضحة لطبقة متعلمة السلطان إلى فتح مدارس جديدة، كما بدأ المسلمون في تعلم لغات أجنبية، وهو ما عكس المحاولة لتحدي الاحتكار الذي كان يمارسه المترجمون غير المسلمين، وبشكل خاص اليونانيون الذين كانوا يعيشون في منطقة فنار في إسطنبول.







سعى السلطان محمود الثاني إلى تنفيذ أنشطة متعددة تشمل جميع رعاياه كوحدة واحدة، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية؛ حيث عمل بجهد لإراحة الفئات المهمشة من بينهم؛ فحاول بشكل خاص أن يرضى غير المسلمين في الدولة، وأصلح عددا كبيرا من الكنائس، كما قام بإصلاح وتجديد عدد كبير من المساجد وبيوت الدراويش.

طبّق السلطان سياسة تعتمد على المشاركة المباشرة في شؤون الدولة؛ فقام على سبيل المثال بكتابة العديد من الوثائق الرسمية ذات الأهمية ووقع عليها بنفسه. وخلال الحروب التي اقترنت فيها روسيا من أدنّه (١٨٢٨-١٨٢٩) ظل السلطان موجودا في ثكنات رامي لأكثر من عام، وهو يرتدي زيه العسكري.

كان السلطان محمود الثاني هادئ الطباع وواسع الصدر، وكان معروفا بتسامحه في حياته الشخصية، لكنه كان يتصرف بقسوة مع المجرمين في الدولة.

قال السلطان في إحدى المرات "لقد سئمت غوائل السلطة. والواقع أن الصراعات التي خاضها السلطان داخل الدولة وخارجها أدت إلى تدهور حالته الصحية. واختطفه الموت في النهاية وهو في طريقه إلى تل تشامليجا على الجزء الواقع في الأناضول من العاصمة لاستنشاق بعض الهواء النقي، وكان ذلك في ٢٨ يونيو/حزيران عام ١٨٣٩. وفي مواجهة احتمالية قيام قوات الانكشارية التي تم حلها مؤخرا بتمرد عند إعلان أنباء وفاته، ظلت جثة السلطان المتوفى في مكان وفاته. وبعد اتخاذ الإجراءات العسكرية الاحترازية دفن جثمانه في جنازة حضرتها أعداد كبيرة من المسلمين وغير المسلمين.

كان السلطان محمود الثاني ملتزما ببذل ما يلزم للمدينتين المقدستين مكة والمدينة؛ فعندما أُبلغ أن المدينتين بحاجة إلى أعمال صيانة واسعة (وخصوصا أن بعض المساجد والمقابر في مكة والمدينة كانت في حالة مزرية) بدأ السلطان في إصلاحها بشكل عاجل. فقام بترميم المقابر في مقبرة جنة البقيع قبالة المسجد النبوي، إضافة إلى العديد من المقامات والأضرحة في مكة. وقام السلطان محمود الثاني خلال خلافته بإزالة الأضرحة المهترئة والأعمدة الرخامية القديمة حول الكعبة، ووضع محلها أضرحة وأعمدة جديدة تم شحنها من الأناضول.



من خط السلطان محمود الثاني

وتم إجراء تجديدات واسعة في مساجد منى والمزدلفة وعرفات. وبالإضافة إلى ذلك قام السلطان محمود الثاني بإعادة تجديد بيوت الرسول ﷺ، وأصحابه، والخلفاء الأربعة. وفي المدينة أنشأ السلطان محمود الثاني مكتبة وأسبلة مياه عامة إضافة إلى الكلية المحمودية. وتشير القناديل والثريات التي يزيد عددها عن الثمانين، والتي بعث بها السلطان محمود للمدينتين المقدستين إلى حبه تجاههما، ومسؤوليته تجاه لقب "ال خليفة" الذي كان يحمله.

قام السلطان محمود الثاني بإرسال المهندسين والحرفيين من إسطنبول، إضافة إلى خبراء وعمال بناء من مصر، إلى المسجد النبوي في المدينة للقيام بأعمال تجديد واسعة. كما شحن العديد من المواد والمعدات من الأناضول. وبعد سنوات طويلة من العمل قام العثمانيون بنصب أعمدة حول المسجد النبوي، كما قاموا

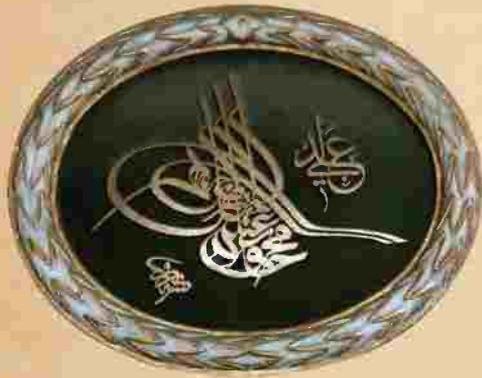
نافورة للعبادة المقدسة أنشأها السلطان محمود الثاني خارج جدار الحجرة الخاصة في جناح الآثار المقدسة. وقد تم هنا تغسيل جثامين السلاطين المتوفين.







لوحة بخط يد السلطان محمود الثاني



طغراء السلطان محمود الثاني (شعاره السلطاني)  
مكتوب على باب السعادة بقصر "طوب قابي".

يرسم وتزيين العبارات المحفورة بفن الخط العربي على المسجد. والأهم من ذلك أن القبة القديمة المهترئة التي كان الحاكم المملوكي قايتباي قد أنشأها، قد أزيلت وحل محلها قبة جديدة صنعت من الحجارة، وغطيت بالرصاص، وطلبت باللون الأخضر. وكانت هذه القبة الخضراء فوق قبر الرسول ﷺ، والتي مازالت تمثل رمزا للمدينة والمسجد النبوي حتى اليوم، تعبيرا عن حب السلطان محمود الثاني وعاطفته وارتباطه بالرسول ﷺ. وتوضح الكتابة على السبيل الموجود خارج جناح الآثار المقدسة بقصر "طوب قابي" طغراء السلطان، كما تشير إلى إنجازه للقبة الخضراء في المدينة. والجانب الأهم في هذا السبيل هو أن جثامين السلاطين المتوفين كان يجري تغسيلها فيه.